الفصل الاول

نظام التعليم الجامعى فى مصر

- مقدمة :
- أولاً : نشأة وتطور التعليم الجامعى فى مصر .
- ثانياً : الاهداف .
- ثالثاً : نظام القبول .
- رابعاً : نظام الدراسة .
- خامساً : التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس .
- سادساً : الإدارة الجامعية .
- ثامناً : المكتبات الجامعية .
- تاسعاً : نظام التقويم .

الفصل الاول

نظام التعليم الجامعى فى مصر

مقدمة :

يحظى التعليم الجامعى فى مختلف بلدان العالم بعناية واهتمام كبيرين ، باعتباره اداه للاستثمار فى الثروة البشرية ، حيث يلعب دوراً حاسماً فى إعداد القوى البشرية للمجتمع ، بهدف تنفيذ خططه فى شتى المجالات .

وتتناول الدراسة فى هذا الفصل نظام التعليم الجامعى فى مصر من خلال بعض عناصر ذات العلاقة الوثيقة بقضية التمويل ، ولعل أهم هذه العناصر هى .

١- نشأة وتطور التعليم الجامعى فى مصر وأهدافه ونظام القبول ونظام الدراسة وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية والمناهج الدراسية ونظام التقويم والامتحانات .

أولاً : نشأة وتطور التعليم الجامعى فى مصر :

من خلال استقراء تاريخ التعليم الجامعى فى مصر ، يمكن تقسيم مراحل تطوره إلى المراحل التالية :-

أ- مرحلة التعليم بالجامع الأزهر .

ب- مرحلة التعليم الجامعى فى عهد محمد على .

ج - مرحلة التعليم الجامعى فى عهد الاحتلال ١٨٨٢م - ١٩٢٣م.

د- التعليم الجامعى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣م وحتى الآن .

أ-مرحلة التعليم بالجامع الأزهر :

وهكذا يمكن القول أن تاريخ التعليم الجامعى فى مصر يرجع إلى أكثر من ألف عام عندما بدأت الدراسة بالجامع الأزهر ، وأعتبر الجهة المسئولة عن تخريج العلماء المتخصصين فى الدين واللغة ، وتطورت الدراسة به وأزدهرت واتسعت آفاقها حتى أصبح جامعة شاملة للعلوم الدينية والمدنية فى مختلف التخصصات.

وعلى الرغم مما شهده التعليم بالجامع الأزهر ، من اذهار إلا أنه كان هناك فترات ضعف حتى وصل الامر إلى حد الغاء صلاة الجمعة وذلك فى العصر الأموى وفترات قوة فى عهد دولة المماليك على يد الأمير وكانت هناك عز الدين نائب السلطان الظاهر بيبرس ، حيث تم تعميره وأعيدت إليه صلاة الجمعة مرة أخرى .

وفى العصر العثمانى احتفظ الأزهر بقوته وتقاليده ، وظل يؤدى رسالته الدينية والتعليمية حتى فى عهد محمد على الذى اتجه إلى إقامة دولة حديثة عن طريق نشر التعليم فى مختلف المستويات ولكنه لم يتدخل فى شئون التعليم بالأزهر سواء من ناحية تجديد مواد الدراسة ومناهجها ووضع شروط قبول الطلاب ، ولكنه اتجه إلى إنشاء المدارس العالية .

وقد ترجع فترات الضعف والقوة التى مر بها التعليم بالجامع الأزهر إلى مدى توافر التمويل اللازم لتقديم هذا النوع التعليم من عصر لاخر ، وظل الجامع الأزهر يؤدى رسالته العلمية حتى صدر أول قانون لتنظيم الدراسة به عام ١٨٧٢م ، والذى حدد طريقة الحصول على شهادة العالمية والتى يصدر بها براءة مصدقة من الخديوى ، كما قسم هذه الشهادة إلى ثلاث

مستويات ، حيث تمنح شهادة العالمية من المستوى الأول للطالب الذى يتقن من (٦ – ٧) علوم ، وكان أسلوب الامتحانات شفهية.

ثم صدرت بعد ذلك مجموعة من القوانين بهدف تطوير واصلاح الدراسة بالجامع الأزهر ، تمثلت فى قانون ١٨٩٥م ، وقانون ١٨٩٩ ، وقانون ١٩٠٨م وقانون ١٩١١م ، وقانون ١٩٢٣، وقانون ١٩٣٠م ، وقانون ١٩٣٦ ، ثم قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والذى هدف إلى إعادة وتنظيم الدراسة بالأزهر وتطويره ، وهو القانون المعمول به حالياً بعد أدخال العديد من التعديلات على بعض المواد.

ب-مرحلة التعليم الجامعى فى عهد محمد على (١٨٠٥ – ١٨٨٢م):

بعد أن تولى محمد على حكم البلاد بدأ ينشر التعليم فى مختلف المستويات " عالى – ثانوى – إبتدائى " وقام بإنشاء المدارس العالية ، بهدف تكوين طبقة من المتعلمين تعليماً عالياً للاستعانة بهم فى القيام بأعمال الحكومة وعمران البلاد من ناحية ، ونشر التعليم بين مختلف طبقات الشعب من ناحية أخرى .

ومن المدارس العالية التى إنشئت فى عهده ، مدرسة الطب والتى أنشئت سنة ١٨٢٨م ، ومدرسة الطب البيطرى والتى أنشئت سنة ١٨٢٧م ، ومدرسة الصيدلة التى أنشئت عام ١٨٣٠م ، ومدرسة المنهدسخانة ١٨٣٤م ومدرسة الأدارة الملكية سنة ١٨٣٤م ، ومدرسة الالسن سنة ١٨٣٥م ، مدرسة الزراعة سنة ١٨٣٦م ، مدرسة المحاسبة ١٨٣٧م ، كما أنشئت مدرسة الكيمياء عام ١٨٣٠م ، ومدرسة أخرى للمعادن فى عام ١٨٣٤ ،

مدرسة للفنون والصنايع " العمليات" سنة ٨٣٩م ، بالإضافة إلى المدارس الحربية والبحرية.

ولعل انتشار المدارس العالية فى عهد محمد على بهذا الشكل، يرجع إلى زيادة الجهود الأهلية فى تمويل المدارس هذه ، والتبرعات سواء من الأهالى أو من الجمعيات الخيرية ، بالإضافة لاسهام الحكومة .

وبتولى عباس الأول حكم مصر ساءت حالة التعليم فى مختلف مستوياته وخاصة التعليم العالى ، حيث تم اغلاق عدد كبير من المدارس العليا والتجهيزية التى أنشئت فى عهد محمد على ، كما نفى طائفة كبيرة من كبار العلماء مثل محمد افندى ورفاعة الطهطاوى من مصر إلى السودان وبتولى سعيد الحكم عام ساءت أحوال التعليم ، تم إلغاء ديوان المدارس ، وبعض المدارس التى انشئت مثل المهندسخانة ولطب ، كما تم إلغاء المدرسة الحربية بالقلعة بعد إنشائها بحوالى خمس سنوات .

وقد ترجع هذه السياسة التعلمية إلى تغير أوضاع وظروف البلاد الاقتصادية ورفع الحكومة يدها عن تمويل المدارس العالية.

وعندما تولى إسماعيل حكم مصر عام ١٨٣٦م نال التعليم والنهضة العملية نصيباً كبيراً من جهوده ، حيث قام بفتح المدارس المغلقة التى إنشائها محمد على ، وبعث النهضة العلمية من مرقدها ، كما أعاد تأليف ديوان المدارس . كما قام بإنشاء مدارس للبنات مثل مدرسة السيوفية للبنات ، وكان بها حين افتتاحها نحو مائتى تلميذه يتعلمن القراءة والكتاب وحفظ القرآن الكريم .

وقد يرجع ذلك إلى سياسة حكومة إسماعيل فى التعليم والتى تقوم على أساس أن تقتصر دور الحكومة فى الصرف على المدارس التجهيزية

والخصوصية ، أما المدارس الإبتدائية فيكون الصرف عليها من قبل الأهالى والأوقاف .

ج -التعليم الجامعى فى عهد الاحتلال ١٨٨٢ - ١٩٢٣م:-

اتسمت السياسة التعليمية فى مصر فى فترة الاحتلال البريطانى بعدة سمات منها دعمه للطبقية والتفرقة بين فئات الشعب وعدم ربطه باقتصاديات البلاد ، والتعقيد فى الاتفاق عليه. كما استهدفت السياسة التعليمية أيضاً تخريج الموظفين للعمل فى دواوين ومصالح الحكومة ، وتضيق فرص التعليم أمام الجماهير بإلغاء المجانية وجعل التعليم بمصروفات باهظة ، وبذلك ظل التعليم العالى فى أضيق الحدود .

وأدت هذه السياسة التعليمية إلى اهتمام الحركة الوطنية المصرية بقضايا التعليم ، حيث قامت فى البلاد صحوة فكرية تعليمية ، بدأت بالتبرعات لتحسين حال التعليم ونشرة ، وقيام الاحزاب والجمعيات الإسلامية والقيام بمجهودات كبيرة فى ميدان التعليم. حيث اتجهت انظار المصريين إلى النهوض بالتعليم العالى وبدء التفكير فى إنشاء جامعة مصرية ألية ، خاصة وأن المصريين وجدو أن المدارس الأجنبية قد انتشرت انتشاراً كبيراً فى البلاد وبدأت بعض الهيئات تفكر فى إنشاء جامعة اهلية فى مصر .

ومن ثم نشطت الجهود الوطنية لأنشاء جامعة اهلية مصرية ، حيث دعا الزعيم مصطفى كامل على صفحات الجرائد إلى إنشاء جامعة مصرية من اموال الامة حيث انتهز مصطفى كامل فرصة تشكيل لجنة لجمع التبرعات لتقديم هدية بمناسبة عودته من أوربا ، فرفض الفكرة ، وطالب بأن تقوم اللجنة بدعوة الأمة كلها وطرق كل باب مصرى لتأسيس جامعة تجمع أبناء الفقراء والأغنياء معاً .

وقد تم الاحتفال رسمياً بافتتاح الجامعة المصرية فى القاعة الكبرى بمجلس شورى القوانين بحضور الخديوى عباس الثانى وبعض رجال الدولة وأعيانها ، فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨م وفى نفس اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على هيئة محاضرات تؤخذ فى قاعات منفصلة يعلن عنها فى الصحف اليومية كقاعدة مجلس الشورى ونادى المدارس العليا ، ثم اتخذت الجامعة لها مكاناً فى سراى الخواجة تتور جناكليس وهو المكان الذى تشغله الجامعة الأمريكية حالياً .

ونتيجة لتعرض الجامعة لبعض المشكلات المالية ، وذلك خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، اتخذ مجلس إدارتها قرار بضمها للجامعة الحكومية التى ترغب فى إنشاءها ، وفى مارس عام ١٩٢٥م صدور مرسوم بإنشاء الجامعة الحكومية ، وافتحت بأربع كليات هى كليات الآداب والعلوم والحقوق والطب ، ثم توالت بعد ذلك عمليات دمج المدارس العليا للجامعة ، حيث أدمجت مدارس الهندسة الملكية والزراعية العليا والتجارة والطب البيطرى إلى الجامعة المصرية ، على أن يتم تغير هذه المدارس إلى كليات الهندسة والزراعة والتجارة .

ثم بدأت عمليات إنشاء فروعاً جديدة للجامعة فى بعض المدن ، مثل فرع الاسكندرية الذى أنشئ عام ١٩٣٨م ، والتى أصبحت نواه لجامعة فاروق "الاسكندرية حالياً " فى عام ١٩٤٢م ، كما أنشئت جامعة عين شمس "إبراهيم باشا الكبير" عام ١٩٥٠م ، كما أنشئت جامعة أسيوط تحت اسم جامعة محمد على باشا الكبير عام ١٩٥٧م ، ثم توالت بعد ذلك إنشاء العديد من الجامعات حتى وصل عددها (١٢) جامعة مصرية .

د-التعليم الجامعى منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن :-

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٣م ، شهد التعليم الجامعى توسعاً كبيراً كأنعكاس للسياسة التعليمية الجديدة التى اتخذتها الثورة ، بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن ، حيث تولى انشاء الجامعات فى مختلف المحافظات ، حيث تم جامعة طنطا عام ١٩٧٢م ، ثم جامعة المنصورة عام ١٩٧٢م ، فجامعة الزقازيق عام ١٩٧٤م ، ثم جامعة حلوان ١٩٧٥م ، جامعة المنيا والمنوفية عام ١٩٧٦م ، كما أنشئت جامعة قناة السويس عام ١٩٧٦ن ، ثم أنشئت جامعة جنوب الوادى عام ١٩٩٤م . كما زاد أعداد الطلاب من (٨٢١٧٢) طالباً فى عام ٥٩ / ١٩٦٠م إلى (١٢٤٢٢٧) طالباً فى عام ٦٨ / ١٩٦٩م بزيادة مقدارها (٥٠%) مما أدى ذلك إلى زيادة جملة الانفاق على التعليم الجامعى .

وبنتيجة لتغير الظروف الاقتصادية للبلاد شهدت فترة الثمانينات مقاومة رسمية فى التوسع فى قبول الطلاب بالتعليم الجامعى ، بهدف ترشيد الانفاق من ناحية ، وضرورة التوسع فى التعليم الفنى كهدف من أهداف السياسة التعليمية فى هذه الفترة من ناحية أخرى ، مما أطلق عليها فترة الثبات النسبى فى أعداد المقيدين بالتعليم الجامعى ويتضح ذلك من خلال التعرف على نسبة الطلاب المقبولين إلى الناجحين فى الثانوية العامة من خلال تطور أعداد الطلاب الناجحين بالثانوية العامة ونسبتهم إلى المقبولين بالجامعات خلال الفترة من العام الجامعى ١٩٨٢ / ١٩٨٣م وحتى العام ةالجامعى ٩٢ / ١٩٩٣م .

التى وصلت إلى (١٨%) خلال الفترة من ٨٢ / ١٩٨٣م وحتى ٩٢ / ١٩٩٣م مما يشير إلى حالة من الثبات النسبى فى أعداد المقبولين بالتعليم الجامعى ، وقد يرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية للبلاد من ناحية ،

وارتفاع تكلفة التعليم الجامعى بزيادة أعداد الطلاب المقبولين من ناحية أخرى

بينما شهدت فترة التسعينات توسعاً وتنوعاً كبيرين فى حجم وأشكال التعليم الجامعى ، حيث ارتفع عدد الجامعات الحكومية ، وبدأ ظهور التعليم الجامعى المفتوح فى عام ١٩٩١م كما ظهر الانتساب الموجه ، بالإضافة إلى إنشاء التعليم الجامعى الخاص فى عام ١٩٩٦م وتم افتتاح أربع جامعات خاصة ، كما ادخلت أقسام التدريب بلغة أجنبية بالتعليم الجامعى ، كما صدر قرار جمهورى عام ١٩٩٨م يقضى بتمويل تبعية كليات التربية النوعية ورياض ألأطفال من وزارة التعليم العالى إلى الجامعات ، كما ظهر فى الصحف المصرية فى شهر أغسطس عام ١٩٩٩م ضرورة بدراسة الحكومة موضوعى إنشاء ثلاث جامعات نوعية "مصرية – فرنسية ، مصرية – المانية ، مصرية – إنجليزية" على نمط الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وفى إطار خطة الدولة فى دعم التعليم الجامعى الخاص صدر عن المجلس الأعلى للجامعات فى تاريخ ٢٦ / ٨ / ١٩٩٩م يؤكد على ضرورة دعم التعاون بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ، ويكون التعاون من خلال السماح لأعضاء هيئة التدريس بالأنتداب إلى الجامعات الخاصة ، ومشاركتهم فى أعمال الامتحانات والتصحيح ، حرصاً على الحكومة فى استمرار هذه الجامعات الخاصة.

ولعل قيام الحكومة فى هذه الفترة يدعم التعليم الجامعى الخاص يرجع إلى رغبتها فى تحقيق الضغط عن التعليم الجامعى من ناحية ، وتقليل العبء المالى عن الحكومة اتجاه ما ترصده من أموال لميزانية التعليم الجامعى من ناحية أخرى ، تبعاً لسياسات الإصلاح الاقتصادى السائد فى هذه الفترة .

ويلاحظ على فترة التسعينات تميزها بالتنوع والتوسع الشامل فى مختلف أنواع التعليم الجامعى ، والسماح بإنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة حتى وصل عدد الجامعات الحكومية إلى (١٢) عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م ، وعدد الجامعات الخاصة إلى اكثر جامعات (٥) عام ٢٠٠٤ ، وعدد المعاهد العليا إلى فى نفس العام .

ثانياً : الأهداف :

تتفق الجامعات فى المبادئ التى تقوم عليها والأساليب والوسائل التى تستخدمها والتقاليد التى تراعيها مما يمكن القول أن هناك اتفاقاً على الرسالة التى تؤديها والوظائف التى تقوم بها والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها ، مع الأخذ فى الاعتبار أن ذلك كله يتأثر بالظروف والأوضاع السائدة فى المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبإستقراء أهداف التعليم الجامعى فى مصر يلاحظ تأثرها بظروف وأوضاع المجتمع الاقتصادية والسياسية خلال كل فترة ، فمثلاً كان الهدف من إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨م هو "تربية مدارك المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم. كما حدد التقرير النهائى للجنة الجامعية فى عام ١٩٢١م هدفها فى " تكوين الجامعة هيئة للتدريس والامتحان تعمل من أجل الرقى بالبحث ، وتقدم الفنون والعلم والتعليم .

كما نصت المادة الثانية من المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها عام ١٩٢٥م على أن الهدف منها هو " من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها وعلى وجه العموم ، فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد.

وبصدور قانون الجامعة المصرية الشامل عام ١٩٥٤م ، حدد هدف الجامعة فى " تختص الجامعة المصرية بكل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات والمعاهد التابعة لها وبوجه عام بتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم والفنون فى البلاد بالإضافة لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية عام ١٩٥٦م ليضيف هدفاً آخر للجامعة المصرية وهو " خدمة المجتمع والأهداف القومية.

وفى عام ١٩٥٨م أضاف القانون رقم (١٨٤) أهدافاً جديدة تمثلت فى "بعث الحضارة العربية وبتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية ، وفى عام ١٩٣٦م حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩م فى مادته الأولى هدف الجامعات فى أن "تختص الجامعات بل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها ، وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى فروع العلم المختلفة ، وتهيئتهم ليكونوا مواطنين يسهمون فى صنع مستقبل الوطن وبناء مجتمع اشتراكى عربى ، ويعملون على تحقيق الرفاهية لأبناء وطنهم عن طريق الكفاية والعدل ، وتعنى الجامعات بإجراء البحوث العلمي وتشجيعها وتوجهها لخدمة المجتمع ، والعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون والأهداف القومية ، وتهتم ببعث الحضارة العربية وبتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

وبصدور قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م حدد هدفها فى أنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً ، والمساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول

المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتقدم المجتمع الاشتراكى ومستقبل الوطن وخدمة الإنسانية ، وتعتبر الجامعة مصدراً انسانى فى أرفع مستوياته ومصدراً للاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها ، وهى الثروة البشرية ، واهتمام الجامعات ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصلية ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

وبعد ذلك صدرت العديد من التعديلات التى أدخلت على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ، والمعمول به حالياً ، إلا أن الهدف من الجامعات مازال كما هو دون تغير يذكر الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى أهداف الجامعة لتلبية ومواكبة متغيرات العصر ، وإعداد خريج متمكن من علوم وتكنولوجيا العصر ، وقادر على استمرارية العلم والتعامل مع آلياته ومتغيراته ، وقادر على الاختيار والتأمل والإدراك والفهم والتحليل والربط بين هذه المتغيرات ، ويساهم فى إحداث التنمية الشاملة فى المجتمع.

ويتطلب كل ذلك تحديد أهداف استراتيجية ومبادئ عامة لمنظومة التعليم الجامعى فى مصر لتكون بمثابة أساساً ينطلق منه برنامج تطويره ، وذلك لمواجهة مجموعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتقنية الحالية ، والتى تختلف تماماً عن المتغيرات السائدة قبل ذلك ، كما يتطلب توفير الإمكانات المادية اللازمة لأحداث عمليات التطوير لمنظومة التعليم الجامعى والتى تبدأ من تطوير أهدافه.

ولكى تتمكن الجامعة من القيام بهذه المسئوليات الجسام لابد من توفير التمويل الكافى لتحقيق التطوير فى مختلف جوانب التعليم الجامعى .

ثالثا : نظام القبول :

يتناول الفصل الحالى نظام القبول من خلال التعرف على مفهومه وشروط ونظم القبول ، والمشكلات التى تواجه ، وطرق تطوير نظام القبول بالتعليم الجامعى المصرى ومتطلباته المالية .

أ- مفهوم نظام القبول :

يقصد بنظام القبول بالجامعات المصرية ، مجموعة القواعد التى وردت فى القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للأزهر ، الخاصة بمؤهلات وشروط وإجراءات قبول الطلاب فى كليات ومعاهد التعليم الجامعى .

كما يقصد به ايضا "تلك الإجراءات والاختبارات والامتحانات والمقابلات الشخصية والشروط والمعايير التى يمكن على أساسها
قبول الطلاب بالجامعات والتى تتفق مع اللوائح والقوانين المنظمة للتعليم الجامعى .

ب-شروط القبول :-

تنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م على أن تتوافر الشروط التالية فى الطلاب عند التحاقهم بالتعليم الجامعى .

١- شهادة الثانوية العامة.

٢- شهادة معادلة للثانوية العامة .

٣- شهادة دبلوم المدارس الثانوية التجارية والثانوية الصناعية والزراعية و التمريض العام للقبول بكليات التجارة والهندسة والزراعة والمعهد العالى للتمريض على التوالى .

٤- شهادة دبلوم المعاهد الفنية وما فى مستواها سواء الست أو الخمس سنوات بعد الإعدادية للقبول فى بعض الكليات .

كما تشترط بعض الكليات شروطا خاصة فى الطلاب عند الالتحاق بها ، مثل حصول الطالب على حد أدنى (٦٠%) فى اللغات الثلاثة (العربية - الانجليزية - الفرنسية) للالتحاق بكليات الألسن ، وعلى (٧٠%) فى اللغة الأجنبية الأولى فى كلية السياحة والفنادق وشعبة الإرشاد السياحى بأداب المنيا ، كما تشترط كلية الحقوق أن يكون الطالب قد درس اللغة الفرنسية فى الشهادة الثانوية العامة ، كما تشترط بعض الكليات القبول بها النجاح فى اختبارات القدرات العملية والشفوية ، مثل كليات التربية الموسيقية وكليات الفنون الجميلة وكليات التربية ، والتربية الفنية والتربية الرياضية ، والمعهد العالى للتمريض ، والمعهد العالى للعلاج الطبيعى ، وكليات الخدمة الاجتماعية .

كما توجد بعض القواعد العامة التى يجب توافرها فى جميع الملتحقين بالتعليم الجامعى أهمها .

١- أن يكون قبولهم عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات .

٢- الحصول على الثانوية العامة بقسميها الأدبى والعلمى .

٣- أن يثبت الكشف الطبى خلو الطالب من الأمراض المعدية وصلاحيته لمتابعة الدراسة .

٤- أن يقدم شهادة بأنه حاصل على ترخيص بالانتظام فى الدراسة من الجهة التى يعمل بها إذا كان عاملا بالحكومة .

٥- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

ويعتبر الشرط الأساسى للقبول فى معظم الجامعات فى العالم هو حصول الطالب على الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وبالإضافة إلى الأخذ فى الاعتبار سجل الطالب فى المدرسة الثانوية والتقارير الشخصية عن الطالب ، واجتياز الطالب لبعض الاختبارات والاستعدادات الموضوعية والمقننة التى تقيس الجوانب اللفظية والعددية والكتابية ويطبق فى بعض الجامعات الأمريكية .

كما تشترط بعض الجامعات اجتياز الطالب بعض الاختبارات قبل القبول بها ، أو تنظم مقررات تمهيدية يدرسها الطلاب ، والتى قد تمتد لمدة عام كامل والنجاح فيها يعتبر شرطاً مكملاً للحصول على شهادة الدراسة الثانوية ، ويطبق ذلك فى بعض جامعات أسبانيا وبريطانيا وفرنسا .

وتطبيق مثل هذه الشروط بالتعليم الجامعى المصرى يتطلب توافر إدارة جامعية تمتلك مهارات وأدوات علمية متقدمة ، ومصادر تمويل مختلفة قادرة على تحقيق مطالب تطوير الإدارة الجامعية وعمل اختبارات حقيقية للطلاب المتقدمين .

ج – نظام القبول :-

يعتبر نظام قبول الطلاب بالجامعات من أبرزالقضايا التى تمثل عقبة حقيقية أمام الجامعات فى العالم ، حيث يعتبر أصعب امتحان يواجه الجامعة مع جمهورها أو المجتمع المحيط بها لأنه يمس الرغبات الفردية لعدد كبير من الأفراد فى المجتمع الواحد مما أدى إلى اختلاف نظم قبول الطلاب بالجامعة من مجتمع لآخر وفقا للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجه نظام قبولهم بالجامعة من مجتمع لآخر .

من تلك النظم التى تطبق فى قبول الطلاب بالجامعات ، النظام الانتقائى " المغلق " والنظام المفتوح ، والنظام المختلط (مغلق / مفتوح) ،ففى النظام المغلق يحدث نوع من التشديد فى قبول الطلاب ، حيث يقتصر على قبول الطلاب المتفوقين ، أمام النظام المفتوح فيفتح أبواب الجامعات أمام الراغبين للدراسة فيها ، بينما يتيح النظام المختلط الفرصة للراغبين لدخول الجامعة ولكن بعدة شروط تقيد حرية الطالب فى الاختيار وتجعله يقبل التخصص الذى يتفق مع الشروط الموضوعية أو يظل خارج التعليم الجامعى .

ويوجد نظام آخر يسمى بنظام الحصص ، ويعتمد على مواكبة السياسات التعليمة لسياسات تنمية القوى العاملة فى بعض المجالات التى تعانى عجزاً ، ومن ثم تزاد حصة القبول فيها ، بينما تنخفض حصة القبول فى التخصصات التى بها فائضاً فى القوى العاملة ، وتحدد هذه الحصص عن طريق الحكومة أو بالاتفاق مع الجامعات ومراكز التعليم العالى ، ويطبق هذا فى روسيا وهولندا و بعض الدول الشرقية الأخرى مثل بلغاريا وفى المانيا يوجد مجلس خاص لتحديد أعداد الطلاب الذين يقبلون بالجامعات وخاصة فى مجال التخصصات المهنية ، مثل الطب والهندسة وبعض التخصصات العلمية الحديثة .

ويمكن القول بأن القبول بالجامعات فى معظم دول العالم تتمثل فى أربعة نماذج رئيسية هى .

١-النموذج التقليدى الكلاسيكى :-

والذى يعتمد على قبول الطلاب بالجامعات حسب المؤهل والشهادة الدراسية ويطبق فى فرنسا ، أو عن طريق اللجان المتخصصة ويطبق فى

بعض جامعات بريطانيا والتى تتمتع بعدد كبير من الاستقلالية عند قبول المتقدمين للالتحاق بها.

٢-النموذج الانتقائى المتشدد :-

ويعتمد على نظام القبول على الانتقاء من قائمة الانتظار ، ويطبق فى بعض جامعات المانيا الغربية ، أو على الانتقاء بواسطة اختبارات القبول ، ويشبع هذا النظام فى بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية .

٣-النموذج الموجه :-

ويقوم على ارتباط سياسات القبول بالجامعات والمؤسسات التعليمية الجامعية بالخطط الموجه التى تضعها أجهزة الدولة للمدى الطويل (١٠-٢٠) سنة والمدى القصير سنة واحدة وعلى أساس الاحتياجات الاقتصادية للبلاد ، ويطبق هذا النموذج فى جامعات الدول الاشتراكية وعدد غير قليل من جامعات الدول النامية .

٤- نموذج الباب المفتوح :-

ويعتمد هذا النموذج على عدم اشتراط أى شروط أو حد أدنى للتقديرات فى شهادة الثانوية ، كما يمكن قبول أصحاب الشهادات المعادلة دون شرط ، كما لا يتغير بتاريخالحصول على الشهادة الثانوية وما يعادلها .

د- نظام القبول بالجامعات المصرية :-

تطبق الجامعات المصرية النظام المختلط فى قبول الطلاب بها ، حيث يتم توزيع الطلاب على الجامعات بناءً على مجموع الطالب فى شهادة الثانوية العامة ، مع وضع شروطاً معنية للالتحاق ببعض الكليات مثل الاختبارات العملية والشفوية ، ويتم ذلك عن طريق مكتب تنسيق

الجامعات . إلا أن هذا النظام المتبع حالياً فى قبول الطلاب بالجامعات المصرية يوجه إليه العديد من أوجه النقد ، ويتطلب إعادة نظر . حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن نظام القبول يعانى من بعض المشكلات منها .

١- تأثرالقبول بالكليات العملية بقلة الاعتمادات المالية المخصصة للجامعات .

٢- يوجد توسع فى القبول فى التعليم النظرى لدرجة التضخم.

٣- لا يأخذ نظام القبول فى الاعتبار احتياجات المجتمع .

٤- يتحكم فى نظام القبول الاعتبارات السياسية للدولة .

٥- نظام القبول الحالى لا يشبع الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم الجامعى .

٦- لا يوجد نوع من التوازن بين الجوانب الكمية والكيفية فى قبول الطلاب بالجامعات .

٧- لا تتفق قدرات الطلاب المقبولين مع التعليم الجامعى من ناحية ، ووجود فائض من الخريجين فى مجالات وأقسام لا يستوعبها سوق العمل من ناحية أخرى .

٨- افتقار نظام القبول إلى نظم التوجيه والإرشاد التربوى .

٩- بيروقراطية مكاتب التنسيق فى عملية قبول الطلاب بالجامعات .

كل هذه المشكلات وغيرها جعلت انظار المسئولين عن التعليم الجامعى تتجه إلى أهمية تطوير نظام القبول ، بهدف الارتقاء بمستوى المدخلات ، وذلك عن طريق استحداث نظم جديدة للقبول التقسيم

بالموضوعية والعدالة فى التوزيع ، ومراعاة احتياجات سوق العمل – والقدرة الاستعابية للكليات ، وميول وقدرات الطلاب ، مراعاة الظروف الاقتصادية للبلاد ،ومدى إمكانية الاستفادة من الخبرات اللأجنبية فى هذا المجال .

ويمكن أن تتم عمليات تطوير القبول نظام العقول بالتعليم الجامعى يعقد امتحان مسابقة خاص بين المتقدمين لكل كلية بالجامعة ، أو تطوير معيار المجموع الكلى للطالب وذلك عن طريق استخدام أحد البديلين .

البديل الأول :-

وفيه يتم ترتيب المتقدمين للالتحاق بالجامعات طبقا لمجموع اعتبارى يتكون من المجموع الكلى الحاصل عليه الطالب فى امتحان شهادة المرحلة الثانوية ، مضافاً إليه درجات المواد الخاصة المؤهلة لطبيعة الدراسة فى كل كلية ، ثم يتم ترتيب الطلاب فى ضوء هذا المجموع الاعتبارى .

البديل الثانى :-

وفيه تقوم الجامعات بتحديد المواد الدراسية المؤهلة اللالتحاق بكل كلية وكذلك تحديد المستوى العلمى الذى يجب على الطالب الحصول عليه فى كل منها فى الشهادة الثانوية ، ويضاف إلى مجموع درجاتها إلى درجات الطالب الحاصل عليها فى المواد الإجبارية المشتركة بين جميع الطلاب .

ولكى يتم تطبيق أحد البديلين يتطلب توافر إمكانات مالية قادرة على توفير احتياجاتها الإدارية والبشرية والوسائل التكنولوجية المناسبة لتطبيق أحد البديلين .

ويمكن أن تتم عملية تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات عن طريق تطبيق اختبارات قبول للتعليم الجامعى والعالى على خريجى التعليم الثانوى ،

بالإضافة إلى اشتراط حد أدنى من درجات الشهادة الثانوية العامة ، على أن يقوم بإعدادها وإدارتها وتنظيمها واتخاذ قرارات القبول والرفض مؤسسات قومية رفيعة المستوى . ولكن إيجاد مثل هذه المؤسسات يتطلب توافر إمكانات مالية كبيرة مما يقف عقبة أمام تنفيذه .

كما يتطلب تطوير نظام القبول بالجامعات ، وجود إجراءات حديثة للاختيار من بين الطلاب المتقدمين للالتحاق بالتعليم الجامعى ، ولكن هذه الإجراءات تحتاج إلى توافر هيئة علمية مدربة تدريباً عالياً ، وإمكانات مادية وبشرية قادرة على تطبيق تلك الإجراءات ، الأمر الذى يتطلب توافر مصادرتمويل غير تقليدية لتضع عمليات التطوير موضع التنفيذ .

ولكى تنجح عمليات تطوير نظام القبول بالجامعات لابد من الاخذ فى الاعتبار مجموعة من الاعتبارات أهمها :

١- قدرة التعليم الجامعى المالية عند تحديد أعداد الطلاب .

٢- طاقة الكليات المختلفة ومدى قدرتها الاستعابية الحقيقية .

٣- مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية .

٤- مراعاة ميول وقدرات واستعدادات الطلاب .

٥- إن تصل نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعى فى مصر من (٥٠-٦٠%) من إجمالى الفئة العمرية ، الأمر الذى يتطلب مساهمة القطاع الخاص فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر حتى يتمكن من مواجهة المتغيرات العالية .

رابعاً : نظام الدراسة :-

يوجد مجموعة من النظم الدراسية مطبقة فى معظم دول العالم ، ويتوقف تطبيق أى نظام دراسى دون الآخر على الظروف الاقتصادية للبلاد ، والإمكانات البشرية والإدارية والمالية المتاحة ، ويمكن تناول هذه النظم الدراسية ومتطلبات تطبيقها المالية ، على النحو التالى .

أ- مفهوم نظام الدراسة :-

يقصد بنظام الدراسة فى التعليم الجامعى أسس القبول ومراحل الدراسة والدرجات والشهادات العلمية التى تمنحها الجامعة لطلابها ، والأسلوب المنظم للمناهج الدراسية وطريقة توزيعها .

كما يقصد به أيضاً " مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات فى جامعة معينة لتنظيم العملية التعليمية بها وطريقة الحصول على الشهادات الجامعية بمختلف الدرجات والتخصصات .

ب-أنواع النظم الدراسية :-

تتعدد النظم الدراسية الجامعية فى عالمنا المعاصر ، فيوجد منها أربعة نظم رئيسية ، هى نظام العام الدراسى الكامل ، ونظام الفصول الدراسية ، ونظام المراحل الدراسية ، ونظام المقررات الدراسية " الساعات المعتمدة " ، ويتوقف تطبيق أى نظام منها دون الأخر ، على الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد ، وما مدى توافر الإمكانات الإدارية والبشرية والتمويل اللازم لتطبيق كل نظام من النظم الرئيسية ، والتى يتفرع عنها عدة أنظمة فرعية تشترك معها فى الخصائص والمميزات الرئيسية .

وتتناول الدراسة فى هذا الجزء ، نظم الدراسة الرئيسية من حيث المفهوم والخصائص والمميزات وأوجه النقد الموجهة لكل نظام ، والمتطلبات المالية اللازمة لتطبيق كل نظام منها كما يلى :

١- نظام العام الدراسى الكامل :-

يعتبر هذا النظام أقدم النظم الدراسية التى طبقت بالجامعة ، حيث انتشر بالجامعات القديمة والحديثة على السواء ، ويقوم هذا النظام على أساس تقسيم الدراسة المؤهلة للدرجة الجامعية الأولى إلى عدد محدد من الأعوام ، ثم يتم امتحان الطلاب فى نهاية كل عام ، ومن يجتاز منهم الامتحان بنجاح ينتقل إلى الفرقة الدراسية التالية . وغالبا ما تكون مقررات كل صف دراسى موجدة وإجبارية على جميع الطلاب .

ويتراوح عدد السنواتِ الدراسية به من أربع إلى ست سنوات حسب نوعية البرامج الدراسية ، ففى البرامج الإنسانية والنظرية تكون مدة الدراسة أربع سنوات ، وفى برامج الهندسة خمس سنوات ، وفى البرامج الطبية ست سنوات ، وتعتبر دراسة مقررات السنة المعينة هى بمثابة متطلبات سابقة لدراسة مقررات السنوات اللاحقة .

خصائص نظام العام الدراسى الكامل :-

يتصف هذا النظام بمجموعة من الخصائص أهمها :-

١- يوفر للطالب وقتا أطول للمراجعة وممارسة الأنشطة الجامعية المختلفة .

٢- يتناسب مع الدراسات التى يحتاج استيعابها إلى معايشة طويلة عملية و علمية وتدريبية .

٣- يتلاءم مع المقررات الدراسية الطويلة المتصلة والمترابطة والتى يحتاج دراستها كوحدة واحدة متكاملة .

وبالرغم من ذلك يوجه إليه بعض أوجه النقد أهمها :-

١- بسبب الملل لدى الأستاذ والطالب لطول فترة الدراسة طول العام الجامعى دون تغير .

٢- يلقى عبئاً كبيراً على الطالب فى نهاية العام ، إذ يلزمه بأداء الامتحان فى مقررات كاملة وفى وقت محدد .

٣- لا يقيس بدقة المستوى العلمى الحقيقى للطالب وكفاءته وقدرته على الدراسة خلال العام الدراسى كله ، بل يقيسه فى وقت محدد فى نهاية العام .

٤- يؤدى إلى زيادة تكلفة الطالب ، لأن الطلاب الراسبين فى أكثر من مقررين دراسين يبقون بفرقهم سنة كاملة للأعادة والامتحان فيها .

٥- قيام عملية التعليم والتعلم بشكل رئيسى على كاهل أستاذ الجامعة .

٦- لا يوجد أى مجال للطالب لاختيار نوعية المقررات التى يدرسها ، بل تفرض مقررات دراسية على جميع الطلاب .

٧- يتح فرصة للتراخى فى الأداء والتحصيل خلال العام الدراسى على أن يعترض هذا التراخى بجهد مضاعف فى قرب نهاية العام الدراسى .

وبالرغم من وجود أوجه النقد هذه ، إلا أنه يعتبر أنسب النظم الدراسية للجامعات ذات الأعداد الكبيرة ، والتى تواجه عجزاً فى إمكانها المادية والبشرية ومصادر التمويل بها .

ب-نظام الفصول الدراسية :-

ويقوم نظام الفصول الدراسية على تقسيم الدراسة إلى عدد من السنوات الدراسية ، ثم تقسم السنة إلى قسمين ، كل قسم منها يسمى فصلا دراسياً ، مدته حوالى أربعة أشهر ، يدرس فيه الطالب عدداً محدداً من المقررات الدراسية ثم يؤدى الطالب فى نهايته امتحانا فى المقررات التى تم دراستها ثم يوصل دراسته فى الفصل الدراسى الثانى دون انتظار لنتائج الفصل الدراسى الأول ، ويتم تقييم حالته على أساس مجموع نتائج الفصلين معاً باعتبار السنة الدراسية وحدة واحدة .

وبصفة عامة يمكن القول أن نظام الفصول الدراسية لا يختلف عن نظام العام الكامل إلا بأمر واحد يتعلق بتوزيع المادة الدراسية للمقررات ، ففى حين تتوزع المادة الدراسية لبرنامج دراسى معين فى نظام العام الكامل على مقررات سنوية مدتها عام كامل ، تتوزع هذه المادة الدراسية على مقررات فصلية مدتها فصل دراسى .

وقد طبق نظام الفصول الدراسية " فصلين دراسين فى العام " فى عام (٥٤-١٩٥٥) فى معظم الجامعات المصرية ، ونظر لوجود بعض المشكلات الناتجة عن تطبيقه ، بدأت معظم الجامعات فى تغير نظام الفصلين الدراسين والعودة إلى نظام العام الدراسى الكامل ، ولم يبق من الكليات تتبع هذا النظام سوى كليات الزراعة فى الجامعات المصرية ، ولكن مع بداية الاهتمام بتطوير التعليم الجامعى فى مصر ، قرر المجلس الأعلى للجامعات الأخذ بنظام الفصلين اعتباراً من العام الجامعى ١٩٩٤/٩٣م . وتم الأخذ بهذا النظام بجامعة الأزهر بداية من العام الجامعى ١٩٩٧/٩٦م طبقا لقرار مجلس الجامعى رقم(٣٧٠).

ويطبق نظام الفصلين الدراسيين فى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكثير من جامعات أوربا وجامعات البلدان النامية ، حيث يلتزم كل طالب بدراسة عدد معين من المقررات الدراسية فى كل فصل دراسى ما بين ١٥إلى ٢٠ ساعة تدريس أسبوعياً ويمتحن الطالب فى تلك المقررات فى نهاية كل فصل دراسى مع إعلانه بنتائج الامتحان قبل بداية الفصل الدراسى التالى وفى حالة اجتيازه كل المقررات ينتقل إلى الفصل الدراسى الثانى ، وفى حالة إخفاق الطالب فى مقرر أو أثنين فإنه ينقل إلى الفصل الدراسى التالى على أن يعيد تلك المقررات والاختبار فيها مرة أخرى .

خصائص نظام الفصول الدراسية :

يتصف هذا النظام بعدة خصائص أهمها :

١- يخفف العبء الدراسى والامتحانات على الطالب عن طريق توزيعها على فصلين دراسين ، كما يحفزه على الانتظام فى الدراسة والتحصيل .

٢- يجعل الطلاب مشغولين دائما طوال مدة الدراسة باستثناء عطلة نصف العام والإجازات الرسمية .

٣- يوفر هذا النظام مرونة أمام الطالب لاختيار المقررات التى تناسب مع اهتماماته وميوله .

٤- لا يعرف التعاون أو تأجيل حضور المحاضرات من جانب الطلاب أو من جانب أعضاء هيئة التدريس .

٥- نظام الفصلين الدراسين يعد من أكثر النظم ملاءمة لتطوير العملية التعليمية بالتعليم الجامعى .

وبالرغم من هذه الخصائص يوجه الباحثين بعض أوجه النقد لهذا النظام أهمها :

١- يضيف هذا النظام أعباء جديدة لكل من أعضاء هيئة التدريس والإداريين من خلال تنظيم الامتحانات وأعمال لكنترولات مرتين فى العام الجامعى .

٢- يحجم الطلاب عن المشاركة فى الاتحادات الطلابية ، حيث لا يتيح لهم الوقت الواحد .

٣- يتجاهل الفروق الفردية للطلاب ، حيث تفرض عليهم مقررات ثانية تدرس لهم.

ويمكن القول أن إيجابيات وسلبيات نظام العام الكامل ، هى إيجابيات وسلبيات نظام الفصول الدراسية ، بإستثناء تلك المتعلقة بالمدة الزمنية لدراسة المقررات . كما أن تطبيقه يحتاج إلى إمكانيات مادية ضخمة ، لتوفير أعضاء هيئة تدريس متخصصين ، والمعامل والأجهزة ، وتجهيز المكتبات وتزويدها بالمراجع والمصادر والسجلات العلمية التى يحتاجها الطلاب ، وتوفير قاعات الدروس والمدرجات اللازمة لإتمام العملية التعليمية ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التكاليف المادية الناشئة عن مضاعفة الأعمال الإدارية والمهام الوظيفية لكل من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

ج - نظام المراحل الدراسية :-

يرجع نظام المراحل الدراسية فى أساسه إلى نظام الحلقات الدراسية فى التربية الإسلامية ، وإجازة الأستاذ لطلابه عندما ينتهون من دراسة علم معين كالفقه أو التوحيد أو غيرها من المواد الدراسية .

ويقوم نظام المراحل الدراسية على أساس تقسيم الدراسة إلى مرحلتين أو أربع مراحل وتستغرق الدراسة فى كل مرحلة عاماً دراسياً أو أكثر أوعدداً من الفصول الدراسية ، وتختص المرحلة الأولى للدراسة العلوم الأساسية ، والتى تقرر على جميع الطلاب ، وفى نهاية كل مرحلة يمنح الطالب شهادة توضح المستوى العلمى الذى وصل إليه . ولا ينتقل الطالب من مرحلة لأخرى إلا بعد اجتياز الطالب المرحلة السابقة بنجاح فى جميع مقررات الدراسة ، وفى حالة رسوبه فى مادتين على الأكثر يعقد دور ثانى للامتحان قبيل بدء الدراسة لتحديد مدى إمكانية نقل الطالب إلى المرحلة الثانية أو بقائه فى المرحلة الأولى .

ويعتبر نظام المراحل الدراسية من النظم التى تناسب المجتمعات ذات الإمكانات المادية والبشرية المنخفضة ، نظر لأنه يمتاز بتقليل الفاقد فى العملية التعليمية إلى اقل حدممكن ، وذلك عن طريق تقسيم الدراسة إلى عدة مراحل تعليمية ، وتأهيل الطالب لممارسة أى عمل أو مهنة فى مستوى تعليمى معين يتناسب مع استعدادات وقدرات الطالب .

د-نظام المقررات الدراسية " الساعات المعتمدة ":-

يرجع أصل نظام الساعات المعتمدة إلى نظام التعليم الاختيارى فى التعليم الدينى ، حيث كان من حق الطالب أن يختار المعلم والمادة والحلقة الدراسية والموعد الذى يناسبه ويناسب ظروفه . كما كان من حقه أن ينتقل من حلقة تعليمية إلى حلقة أخرى طبقا للمواد التى يريد أن يدرسها ، كما ينتقل من مستوى تعليمى إلى مستوى آخر ، حسب رغبته واحساسه بقدرته على تتبع حلقات تعليمية من مستوى أعلى . وهو ما يقوم عليه نظام الساعات المعتمدة فى الوقت الحالى .

ويقوم هذا النظام على أساس تقسيم الدراسة إلى عدد من المقررات الدراسية المتكاملة حلال الفصول الدراسية ، ويتم تدريس هذه المقررات بصفة مستمرة وفى مواعيد منتظمة تحدد وتعلق مقدماً ، ويقوم الطالب بدراسة هذه المقررات ، ويجتاز الامتحان فيها بنجاح دون التقيد بنظام زمنى معين ويتعين على الطالب دراسة عدد من الساعات اللازمة للتخرج ، تحدده اللائحة الخاصة للكلية أو المعهد فى كل تخصص ، وذلك من خلال تقسيم العام الدراسى إلى ثلاثة فصول دراسية "فصلين دراسيين رئيسين وفصل دراسى صيفى"، وللطالب الحق فى دراسة مقررات دراسية فى حدود (٢١) ساعة معتمدة ولا يقل عن (١٤) ساعة معتمدة خلال الفصل الدراسى الرئيسى ، ولا يزيد العبء عن عشر ساعات خلال الفصل الدراسى الصيفى .

ويعتمد نظام الساعات المعتمدة على وضع مخطط دراسى من شأنه أن يؤدى بالطالب الحصول على درجته الجامعية فى تخصص واحد ، أو فى تخصص رئيسى وآخر فرعى ، ويكون ترتيب المقررات منطقيا وفى تداعىوترابط ، حيث يبدأ بمقررات المستوى الأول ، وهى مقررات عامة وأساسية ويطلق عليها المقررات الإجبارية ، ثم ينتقل إلى دراسة مجموعة أخرى بعضها إجبارى وبعضها إختيارى ، ويكون اختيار المقررات وعدد الساعات فى الفصل الدراسى الثانى مقيداً بنتيجة الفصل الدراسى السابق .

خصائص نظام الساعات المعتمدة :-

يتصف هذا النظام بمجموعة من الخصائص أهمها :-

١- يتيح مرونة فى طرح المقررات الدراسية وتعديل الخطة الدراسية للطالب .

٢- يتيح للطالب فرصة التشاور مع مرشده الأكاديمى ،ويدرب الطالب على اتخاذ القرار بشأن خطته الدراسية .

٣- يتيح للطالب إمكانية حذف مقرر دراسى أو استبدال مقرر بأخر أو إضافة مقرر جديد طبقاً لموقفه الأكاديمى خلال الفصل الدراسى .

٤- لا يؤدى إلى تعطيل عام دراسى كامل .

٥- يتم بهذا النظام عمل الجدول الدراسى طبقا لظروف الطالب .

٦- يعطى للطالب فرصة لتحسين درجاته بإعادة التسجيل فى مقرر حصل فيه على درجة لا ترضيه سعياً وراء الحصول على درجة أعلى فى نفس المقرر .

٧- يعطى للطالب فرصة بتعديل مساره العلمى بصورة جيدة دون الإحساس بالفشل .

٨- يراعى قدرات الطالب وإمكاناته الفردية وظروفه، فالطالب يستطيع أن يأخذ العدد الذى يناسبه من الساعات المعتمدة فى الفصل الواحد .

وبالرغم من هذه الخصائص لنظام الساعات المعتمدة ، وانتشاره فى معظم جامعات العالم ، وخاصة جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية ، إلا أنه يوجه إليه بعض أوجه النقد أهمها .

١- قلة توافر الأماكن المناسبة لعدد المقررات المطلوب طرحها فى نفس الوقت .

٢- طول فترة الامتحانات لكثرة المقررات بهذا النظام ، وعدم وجود الكادر الإدارى المدرب للتعامل مع جميع العمليات المصاحبة لتطبيق هذا النظام .

٣- عدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس ، يؤثر على أعمال المتابعة المستمرة والإشراف على المسار الأكاديمى للطلاب .

٤- يؤدى إلى توجه الطلاب نحو تخصصات رئيسية محددة ورفض الانتساب إلى تخصصات أخرى .

٥- يواجه الطلاب الذين يدرسون وفق هذا النظام صعوبة معينة إذا ما حاولوا الانتقال إلى مؤسسات تعليمية تسير وفق نظام دراسى آخر.

٦- يحتاج تطبيقه إمكانات مادية كبيرة ، نظراً لأنه يحتاج إلى هيئة إدارية مدربة ، وأجهزة تعليمية متطورة .

٧- عدم تعود الطالب على نظام لاختيار من ناحية ، وافتقاده لخبرة تنظيم اختياراته للقررات وتوقيت دراستها من ناحية أخرى .

متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة :-

تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى التعليم الجامعى ،يستلزم توافر مجموعة من المتطلبات منها .

١- يحتاج إلى تقنية عالية تتمثل فى وحدة حاسب آلى مركزية مرتبطة بوحدات حساب آلى بالكليات والأقسام لإتمام عمليات التسجيل ومتابعة فتح الشعب وإغلاقها ،وهى عمليات تتم خلال أربع أسابيع فى أول كل فصل دراسى . بما يتطلب ذلك اعتمادات مالية إضافية لتوفير كل هذه المتطلبات .

٢- يحتاج إلى لجنة عليا للتنسيق بين الجداول والتخصصات والمتطلبات الأساسية ، وعمل عدد كبير من النماذج والجداول ، الأمر الذى يتطلب توافر تمويل كاف لتوفير تلك الأعداد المدربة.

٣- أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب معقولة ، مما يتطلب الأمر إلى تعين أعضاء هيئة التدريس وبقدر كاف فى كل جامعة ، مما يؤدى إلى زيادة تكلفة التعليم الجامعى .

٤- وجود أجهزة إدارية ذات كفاءة عالية تستطيع تطبيق الأساليب الحديثة فى تسجيل جميع البيانات المتعلقة بدراسات الطلاب ، الأمر الذى يتطلب توفير اعتمادات مالية إضافية لتدريب الجهاز الإدارى بالجامعة ، أو تعين إداريين جدد بالجامعة .

ويأتى فى مقدمة هذه المتطلبات التكلفة المالية العالية وسبل توافر اعتمادات مالية كافية لتطبيقه ، حيث يرى البعض أنها هى الصخرة التى يتحطم عليها كل أمل فى تطبيق هذا النظام ، حيث يتطلب ذلك زيادة فى التكلفة المالية لتوفير الكوادر البشرية المدربة ، والمبانى الدراسية المناسبة ، وقاعات التدريس التى تناسب أعداد الطلاب ، وأجهزة الكمبيوتر ، وبرامج تدريبه لتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع هذه الأجهزة .

خامساً : التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس :-

١-مفهوم التنمية المهنية :-

يقصد بها مجموعة السياسات والممارسات والبرامج والوسائل والأساليب التى تستخدم لمساعدة عضو هيئة التدريس فى الحصول على المهارات والخبرات التربوية والنفسية لسد احتياجاته واحتياجات المؤسسة .

ويقصد بها أيضا " مجموعة من البرامج والأساليب التى تقوم بها الجامعة لأكساب عضو هيئة التدريس مزيداً من المعارف والمهارات

والتقنيات المتصلة بممارسة أدواره المهنية " التدريس – البحث – خدمة المجتمع " لرفع مستوى أدائه بما يمكنه من أداء أدواره بصورةجيدة .

٢- مبررات التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس :-

توجد مجموعة من الدواعى والمبررات أدت إلى أهمية توفير الإمكانات المادية والبشرية والتمويل اللازم لتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً أهمها :-

١- التطور التكنولوجى العالمى وانعكاساته على عمليتى التعليم والتعلم ، وإدخال العديدمن المعطيات التكنولوجيا كالكمبيوتر فى الجامعات ، واصبح أمر معرفتها وحسن استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس أمر لا مفر منه .

٢- التطور الهائل فى وسائل الاتصالات وتضاعف مصادر المعرفة لطلبة الجامعات ، وتغير دور عضو هيئة التدريس فى القرن الحالى .

٣- ظهور تقنيات حديثة بدأت تستخدم فى العملية التعليمية بالجامعات المصرية ، مثل استخدم الكمبيوتر فى نظم التقويم فى الجامعات ، وظهور شبكة المعلومات الدولية ، والطرق الحديثة فى استدعاء المعلومات وتخزينها ، والنظم الحديثة فى التأليف والبحث والاستقصاء وبنوك الأسئلة والطرق الحديثة فى تطبيق المعرفة لخدمة المجتمع .

٤- تطور مفهوم التعليم وأهدافه وتعدد مهام عضو هيئة التدريس .

٣ – طرق وأساليب التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس :-

يوجد مجموعة من الطرق والأساليب التى يمكن من خلالها تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً أهمها .

١- تشجيع أعضاء هيئة التدريس للحصول على الماجستير فى التربية أو دبلومات فى التربية .

٢- تنظيم برامج لربط أعضاء هيئة التدريس بقطاعات الإنتاج والخدمات ومجالات العمل التطبيقى المناسبة لتخصصاتهم ، وذلك لاكتساب الخبرة العملية وإجراء البحوث الميدانية .

٣- تشجيع إقامة المؤتمرات والندوات المشتركة مع بعض الجمعيات العلمية للاستفادة من انتشار أعضاء هذه الجمعيات بين باقى الجامعات والمؤسسات المحلية والدولية .

٤- إصدار نشرة دورية " ربع سنوية " خاصة بالمؤتمرات التى تعقدها الجامعات والمؤسسات العلمية المصرية والعالمية ، وتكون هذه الدوريات متوفرة بمكتبة الأقسام والكليات الجامعية .

٥- توفير مصادر التعلم والأجهزة والوسائط المتعددة للمعرفة ، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدامها .

٦- إعداد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس فى مختلف النواحى المهنية والتربوية وعقد حلقات نقاشية يتم فيها تناول قضايا التدريس وصعوباته .

٧- إنشاء مركز لتقويم الأداء الجامعى تكون مهمتة تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس ، ويعقد به سيمنار لأعضاء هيئة التدريس فى التخصص الواحد .

٨- إعادة النظر فى توزيع ساعات عمل عضو هيئة التدريس بين التعليم والبحث العلمى والإشراف على الرسائل العلمية والأعمال الإدارية

والأنشطة الريادية والأعمال الاستشارية ، بهدف تحقيق الأفادة القصوى من عضو هيئة التدريس .

٩- وضع إجراءات للتقويم ، التى يمكن من خلالها معاونة عضو هيئة التدريس على أن يكتشف أوجه القصور فى أداءه ، وإيجاد طرق إيجابية تساعده على تقويم ذاته وتحسين أسلوبه تحسيناً مستمر غير متقطع .

١٠- تشكيل " مجلس أعلى للتنمية المهنية " برئاسة اقدم عمداء كليات التربية بالتناوب وعضوية عمداء الكليات تكون مهمته الأساسية رسم السياسة المتعلقة بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية .

- متطلبات تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً :-

تتطلب تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً فى المقام الأول تخصيص اعتمادات مالية إضافية للجامعات ، بحيث تجعلها لديها القدرة على استخدام طرق وأساليب التنمية المهنية ، وامداد الباحثين بالمبالغ المالية المناسبة ، حتى يتح لهم إنجاز بحوثهم العلمية ، والظهور فى الخارج بالمظهر اللائق بالباحثين ، وكذلك تحسين الوضع المادى والمعنوى للباحثين على نحو يوفر لهم أسباب العيش الكريم ، وحيازة المراجع والأجهزة العلمية الحديثة ، كما أن توفير المتطلبات المالية الكافية للجامعة تجعلها لديها القدرة على إقامة المؤتمرات العلمية وطبعها وتوزيعها على مختلف الأقسام والكليات بالجامعات الأخرى مما يؤدى فى النهاية لتنمية عضو هيئة التدريس مهنياً .

سادساً : الإدارة الجامعية :

أ-مفهوم الإدارة الجامعية :-

يقصد بالإدارة الجامعية نشاط جماعى قيادى تربوى هادف مرن يعتمد على عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقويم ، بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف الجامعية بأعلى كفاءة وأقل جهد ممكن .

ويقصد بها أيضا " الإدارة التى تعمل فى مؤسسة إنتاجية تمد المجتمع بالقوة البشرية المؤهلة والعقول المفكرة والقيادات التى تتحمل مسئولية المجتمع ، وذلك من خلال أنظمة وهياكل إدارية حديثة مزودة بكافة الإمكانات ، وتدار بأساليب حديثة .

كما يقصد بها " نشاط بشرى جماعى هادف ، يهتم بتنظيم شئون الجامعة والعمل على تطوير إداءها ، فى ضوء تنسيق وتوجيه هادفين .

ب-وظائف الإدارة الجامعية :-

للإدارة الجامعية العديد من الوظائف أهمها .

١- تحديد الأهداف الجامعية التى تتعلق بالمستقبل ويراد الوصول إليها والعمل على تحقيقها ، وأن وضوحها وكيفية تحديدها وإمكانية تحقيقها ، عناصر هامة يجب أن يتزود بها جميع العاملين بالجامعة على كافة المستويات .

٢- التخطيط الجامعى الذى يساعد فى تحديد مسارات الأنشطة الجامعية المختلفة خلال فترة زمنية قادمة .

٣- التنظيم والتوجيه والإشراف ، ويتناول نظام العمل بالجامعة ، واختيار العاملين وتوجههم ، وتحديد قنوات الاتصال ، والرقابة وتحديد معايير الأداء .

٤- التنسيق يهدف تحقيق الإنسجام بين مختلف أوجه النشاط فى الجامعة بما يؤدى إلى عدم التضارب فى الاختصاصات المحددة للعاملين فيها .

٥- التقويم ويهدف إلى التعرف على نواحى القوة والضعف فيما قامت به الجامعة من أعمال وما قدمته لطلابها من خبرات عن طريق استخدام الوسائل المعنية من أجل تحقيق الأهداف .

ج -الأنماط الإدارية :-

يتوقف نجاح التعليم الجامعى فى تحقيق أهدافه على النمط الإدارى السائد بالجامعة ، ومدى توافر متطلبات تطبيقه المادية والبشرية والأجهزة والأدوات الخاصة بكل نمط ، ويمكن التعرف على الأنماط الإدارية من خلال العرض التالى .

١-الإدارة بالأساليب :-

وهو نمط من الأنماط الإدارية الذى يهتم فيه الجهاز الإدارى بالأساليب على حساب الأهداف ويغلب الشكل على المضمون بشكل يجمل القبيح ويختص المشاكل رغم وجودها ، وقد تصل درجة الاهتمام بالشكل إلى التضليل وإخفاء الحقائق ، وفيه ايضا يتحول الجهاز التنفيذى إلى جهاز خدمى يخدم أهداف الإدارة العليا دون النظر إلى أهداف المؤسسة الجامعية .

٢-الإدارة بالأهداف :-

تعرف بأنها " إدارة تحتوى أهداف أو نتائج متوقعة واضحة ومحددة كما تحتوى وضع برامج واقعية لتحقيق تلك الأهداف وتقييم الإداء فى ضوء قياس النتائج .

وفى هذا النمط يتم تقسيم الهدف الاستراتيجى فى رسالة الجامعة إلى عدد من الأهداف التكتيكية ، ثم توزع على عمداء الكليات بعد تقسيم كل هدف تكتيكى إلى عدة أهداف صغيرة توزع على رؤساء الأقسام . ثم يقوم كل قسم بتقسيم هدفه الصغير إلى مهام يوزعها على مرؤسيه فى شكل خطط بسيطة مستهدفة التحقيق . وبذلك تتعدد الأهداف وطريقة الأداء تبعا لتعدد المستويات الإدارية والتنفيذية .

كما تقوم الإدارة بالأهداف على مبدأين ، هما مبدأ المشاركة ، ومبدأ تحقيق الأهداف ، كما حدد أوديوم Odiome ثلاثة اركان أساسية تعتمد عليها الإدارة بالأهداف هما .

١- إن الإدارة بالأهداف نظام للإدارة وليست إضافة لأعمال ووظائف المدير .

٢- أن المدير الذى يعتمد على الإدارة بالأهداف كنظام للإدارة يجب أن يخطط لتلافى وتجاوز أكثر الممارسات المضيعة للوقت داخل التنظيم.

٣- أن الإدارة بالأهداف تتطلب تغير فى سلوك المدير وسلوك العاملين .

٣-الإدارة بالرؤية المشتركة :-

يتم فى الإدارة بالرؤية المشتركة ، الاهتمام بالوسائل والأهداف بشكل شمولى ، بحيث تنتقل رؤية المؤسسة الجامعية إلى عقل وضمير ووجدان القائمين على رسالتها على اختلاف مستوياتهم التنفيذية والإدارية ، وفيها لا نقسم الأهداف الاستراتيجية ، ولكن نقسم أدوار وأدوات الوصول إلى هذه الأهداف ، وتطلق فيها الطاقات وتعطى الحريات لكل العاملين بالمؤسسة الجامعية للعمل بما يتراءى لهم بهدف الوصول للهدف الاسمى المنشود ،

وبذلك تعتبر الإدارة على المكشوف مشاركة فى استخدام الأدوات وتسلم الأدوار للوصول إلى هدف يراه الجميع واضحاً .

وتتميز الإدارة بالرؤية المشتركة بالعديد من المزايا أهمها .

١- تحقيق التكامل والترابط فى النسيج الجامعى بما يحقق الالتزام الذى يحفز اخلاص العاملين فى تأدية وظائفهم ورغبتهم الصادقة فى إنجاح الجامعة .

٢- يعمل على إسقاط الحواجز المعنوية بين الجهازين التنفيذى والإدارى .

٣- تعالج أزمة الثقة المتعلقة بحجب المعلومات بين العاملين والأساتذة والإدارة .

٤- توجد بيئه يسودها المناخ الديمقراطى الذى لم يصبح خياراً مطروحاً للمستقبل ولكنه أصبح ضرورة حيوية لرؤية هذا المستقبل .

٤-الإدارة المرئية :-

يعتبر أسلوب الإدارة المرئية من أهم أسباب نجاح التجربة اليابانية ، لأنه أسلوب يستمد قيمته من أرض الواقع ، واعتماده على ثلاث استراتيجيات هى .

١-استراتيجية وضع قواعد العمل :-

ويشترط فيها الوضوح وخدمتها لرسالة المؤسسة الجامعية بالطريقة المثلى ، والمرونة وعدم الجمود حتى يمكن تطويرها وتعديلها لتصبح بسيطة وفعالة وتواكب ثقافة العصر التى يتصف بها النظام العالمى الجديد.

٢-استراتيجية التطهير :-

وهى استراتيجية تعتمد على النزول إلى أرض الواقع للتعرف على المشاكل وأسبابها بدقة ، ووضع العلاج المناسب لها ، وأبعاد الشخصيات التى تعوق مسيرة العمل وتطهير المؤسسة الجامعية منها ، وتعديل السياسات والأساليب المؤدية لعدم التطوير .

٣-استراتيجية القضاء على الهدر فى الأنشطة والثروات :-

يوجد بالمؤسسة الجامعية أشكال كثيرة لأهدار الثروات ، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى القضاء عليها ، والعمل على خدمة الجامعة .

خطوات تطبيق الإدارة المرئية :-

يتطلب تطبيق استراتيجيات الإدارة المرئية الثلاث السابقة ضرورة اتباع خطوات خمس هى .

١- النزول إلى أرض الواقع بصفة متكررة ومفاجئة ، مع سرعة التواجد فى الموقع عند ظهور أى مشكلة .

٢- الاهتمام بكل عناصر الموقع مع استخدام أساليب التفكير المختلفة للوصول إلى جذور المشكلة ووضع بدائل غير تقليدية لحلها .

٣- اتخاذ الإجراءات الوقائية والفورية لوقف أعراض المشكلة .

٤- البحث عن الأسباب الحقيقية لوجود المشكلة ، واستخدام آليات التفكير المتعدد للوصول إلى أفضل سيناريوهات التشخيص والعلاج .

٥- وضع الحلول المناسبة للمشكلة مع اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لتحنب تكرارها فى المستقبل.

٥-إدارة الجودة الشاملة :-

يعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة أحد المداخل الإدارية الهامة التى فرضتها طبيعة المتغيرات المتلاحقة على غالبية المؤسسات التعليمية ، وخاصة التعليم الجامعى ، نظر لأنه يعتمد على ضرورة العمل على إيجاد فلسفة جديدة للمجتمع بصفة عامة وأعمال الإدارة بصفة خاصة ، بهدف تطوير المجتمع بصورة شاملة .

١-مفهوم إدارة الجودة الشاملة :-

يقصد بها " تطبيق قواعد وأسس الجودة بهدف إحداث التكامل بين الوظائف والمهام والعمليات للتنظيم فى ضوء تنظيم هدف رئيسى هو تحقيق رغبات العميل من خلال التطوير المستمر لأداء المنظمة .

كما يقصد بها أيضا أسلوب للتطوير الشامل والمستمر فى الأداء الذى يشمل كافة مجالات العمل ، ويشكل مسئولية تضامنية للإدارة العليا والأقسام وفرق العمل والأفراد .

ويقصد بها ثقافة مميزة فى الأداء ، يعمل فيها الجميع على نحو مستمر ومتواصل لأداء العمل الصحيح على نحو سليم منذ البداية لتحقيق الجودة المرجوه بشكل أفضل وفعالية أكبر وفى اقصر وقت ممكن .

وتعرف كذلك بأنها " نظام يشتمل على مجموعة من الفلسفات المتكاملة والأدوات الاحصائية والعمليات الإدارية المستخدمة لتحقيق الأهداف ورفع رضا كل من العميل والإدارى على حد سواء .

٢-مبادئ تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى :-

يوجد مجموعة من المبادئ الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى أهمها .

١- تحديد رسالة كل فرد بالجامعة.

٢- تحديد الأهداف والمنافع والعملاء .

٣- التركيز على رغبات واحتياجات عملاء الجامعة وقدرات الموردين والتعامل معهم على أنهم شركاء .

٤- أن تشمل الجودة المناهج والبرامج والمكتبات ومختبرات البحث .

٥- الاهتمام بالتدريب المستمر فى جميع الوظائف الجامعية .

٦- توفير قيادات جامعية واعية وديمقراطية .

٧- اتخاذ خطوات إيجابية دائما للتحسين المستمر .

٨- القضاء على العوائق التنظيمية بين أقسام المؤسسة .

٣-متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى :-

يتطلب تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالتعليم الجامعى العديد من المتطلبات أهمها .

١- التدريب والتعلم المستمر للجهاز الإدارى بالجامعة .

٢- القيادة الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات .

٣- التعاون بين القيادات والكليات.

٤- قياس الجودة بصفة دورية .

٥- الاعتراف بالأداء الفعال .

٦- تشكيل فريق إدارة الجودة ومجالسها ، وإحاطة كل منها بمسئوليات تجاه الجودة لتحقيقه على أحسن وجه .

٧- إيجاد إدارة معلوماتية تستخدم نظم المعلومات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة .

٨- توفير الجامعة لتكنولوجيا المعلومات ، ومن أهمها الكمبيوتر واتصاله بشبكة الانترنت للمعلومات ، مع توفير المخصصات المالية الكافية لأمداد الجامعات بوسائل التكنولوجيا الحديثة ، حتى تتمكن من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بها .

ويتطلب تطوير الإدارة الجامعية العديد من المتطلبات المالية والإدارية والتدريبية ، حتى تتمكن من استخدام أنماط الإدارة الحديثة . وخاصة مدخل إدارة الجودة الشاملة ، ومن هذه المتطلبات ما يلى .

١- تحديث الهياكل التنظيمية بالجامعة.

٢- تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ وتأهيل مبدأ تفويض السلطات ، مع وضع دليل لكل مستوى من مستويات الإدارة الجامعية .

٣- تحديث نظم المعلومات واستخدام الأجهزة الحديثة لهذا الغرض فى كافة مرافق العملية الإدارية بالجامعة .

٤- توفير الأبنية والمرافق الجامعية التى تستوعب الأنشطة الإدارية الحديثة .

وتتطلب تطوير الإدارة الجامعية أيضاً تطبيق الأنماط الإدارية الحديثة وخاصة مدخل إدارة الجودة الشاملة حتى تستطيع الجامعات مواجهة متغيرات العصر ، ألا تطبيقها ليس من الأمور السهلة بسبب ترسيخ المفاهيم التقليدية لدى قيادات التعليم الجامعى ، الأمر الى يتطلب تمويل كاف لعمل دورات تدريبية لهذه القيادات ، بهدف تغير القيم والمعتقدات السائدة بينهم .

إلا أن تقص الموارد المالية الكافية تقف عائقاً لعمل مثل هذه الدورات التدريبية ، مما يشكل عائقاً امام الجامعات فى تطبيق الأساليب العلمية الحديثة فى إدارة وتنظيم الجامعات حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة من جانب ، ومواكبة المتغيرات المتلاحقة من جانب أخر.

٦- المناهج الدراسية :

أ-مفهوم المنهج الدراسى :-

تتعدد التعريفات الخاصة بالمنهج الجامعى فمنها ما يعرفه بأنه عبارة عن مجموعة من المعلومات والحقائق والمفاهيم التى تعمل الجامعة على إكسابها للطلاب بهدف إعدادهم للحياة ، وتنمية قدراتهم عن طريق لإلمام بخبرات الآخرين ، وتنمية جوانبهم الوجدانية والإبتكارية ، وتلبية حاجات المجتمع ومتطلبات العصر.

ويعرف أيضاً بأنه مجموعة الخبرات المتنوعة التى تقدم داخل الجامعة وخارجها لتحقيق النمو الشامل المتكامل فى بناء البشر وفق أهداف تربوية محددة وخطة عامة مرسومة .

ويعرف كذلك بأنه مجموعة الخبرات التى تقدم للطلاب فى بيئة تعليمية مناسبة ، وتؤثر تاثير مباشر فى شخصيتهم ، وقياسها وملاحظتها بواسطة أعضاء هيئة التدريس بهدف تحقيق أهداف الجامعة .

ويقصد بالمنهج بأنه جميع مظاهر النشاط والخبرة التى يندمج فيها الطلاب تحت إشراف وتوجيه الجامعة بقصد الوصول إلى الأهداف المرسومة .

ب- مناهج التعليم الجامعى :-

هناك العديد من المبررات تدعو إلى أهمية تطوير التعليم الجامعى حتى يتمكن من مواجهة متغيرات العصر ، أهمها :

١- تعرض المجتمع لمتغيرات متسارعة مثل الثورة التكنولوجية والاكتشافات العلمية والاختراعات والابتكارات الجديدة ، فرضت على التعليم الجامعى العمل على تزويد طلابه بالمهارات اللازمة للتعامل مع هذه المتغيرات من خلال مناهج متطورة تساعد فى تحقيق هذا الهدف .

٢- ثورة المعلومات المتنامية ، ادت إلى تقادم المعرفة بسرعة كبيرة ، الأمر الذى يتطلب مراجعة محتوى المناهج الجامعية وتحديثها من حين لاخر ، مع التركيز على تطوير فنيات تدريس وعمليات التعليم والتعلم بالجامعة .

٣- مناهج التعليم الجامعى الحالية لا تعكس مشكلات المجتمع ، كما ان التعليم الجامعى يقتصر إلى أجهزة مركزية مسئولة عن وضع المناهج ومتابعة تطويرها فى ضوء الاحتياجات المحلية والتحولات العلمية المعاصرة.

٤- تسابق معظم الدول المتقدمة والنامية فى تطوير مناهج التعليم الجامعى لملاحقة المتغيرات السريعة فى شتى المجالات.

٥- المناهج الدراسية لاتزال تقوم على حشو الذاكرة ، والبعد عن ربطها باحتياجات المجتمع ، وأدى إلى تخريج افواج من المتعلمين يتدافقون كل عام لينضموا إلى طابور البطالة ، حيث لم تتيح لهم المناهج الدراسية بالجامعة الفرصة الحقيقية للتعلم بسبب كثرة المقررات من ناحية والاعتماد على الدراسة النظرية من ناحية أخرى.

٦- اعتماد المناهج بالجامعات على الدراسة النظرية ، وقلة الأجهزة الحديثة بالمعامل الطلابية فى معظم الاقسام أو الكليات العملية لعدم توافر الامكانات المادية اللازمة لإمداد الكليات بهذه الأجهزة العلمية.

٧- تطوير المناهج الجامعية طبقاً للمتغيرات العالمية والتقنيات التربوية وتكنولوجيا التعليم ، تساهم فى تطوير التعليم الجامعى من حيث تحقيق أهدافه ومواكبته لمتغيرات العصر.

٨- الأنفجار المعرفى المتسارع والمستمر والشامل لمختلف العلوم ، أدت إلى صعوبة تحديد ما يدرسه الطلاب بالجامعات ، الامر الذى يتطلب تطوير مناهجها لإعداد إنسان قادر على التعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات بأسلوب علمى.

ج - المتطلبات اللازمة لتطوير المناهج بالتعليم الجامعى :-

فى ضوء مبررات تطوير مناهج التعليم الجامعى السابقة ، والتى يتطلب تنفيذها فى ارض الواقع مجموعة من المتطلبات أهمها.

١- إدخال العلوم والتقنيات الحديثة التى تتساير مع التطور العالمى مثل علوم الكمبيوتر وتطبيقاته ، مع توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

٢- إيفاد أعضاء هيئة التدريس للخارج بهدف التعرف على المناهج والمقررات الدراسة بالجامعات المتقدمة فى العالم ومدى الاستفادة منها فى تطوير مناهج التعليم الجامعى .

٣- ضرورة التنسيق بين المقررات عند بدء عمليات التطوير لضمان التكامل بين المقررات المختلفة لتفادى الأزدواجية والتكرار .

٤- تحقيق مبدأ التكامل والتوازن بقدر الأمكان لمجموع المقررات التى تدرس للطالب فى الجامعة ، لتجمع بين المقررات ذات الصفة الأساسية التى يجب على جميع الطلاب دراستها " متطلبات الجامعة" والمقررات الواجبة على الطلاب " متطلبات الكلية " ومتطلبات التخصص .

٥- استحداث تخصصات مزدوجة بالتعليم الجامعى لمقابلة متطلبات سوق العمل والتكيف مع متغيراته.

٦- توفير أجهزة متخصصة على مستوى عال من الكفاءة العلمية والعملية تتولى مهمة التقيم المستمر للمناهج الجامعية وتطويرها بالشكل الى يتناسب مع احتياجات المجتمع والتطورات العلمية والتكنولوجية .

٧- ضرورة ادخال الكمبيوتر كمادة دراسية اساسية فى جميع الكليات ، مع توفير مصادر تمويل كافية لإمداد الكليات بالإجهزة اللازمة لذلك ، باعتباره أداة تحكمها متطلبات المعلوماتية فى جامعة المستقبل.

٨- أدخال تكنولوجيا التعليم والبرامج التعليمية الحديثة فى التخصصات المختلفة للمناهج الجامعية ، بحيث تتمشى مع علوم المستقبل التى سوف تدخل الجامعة مثل هندسة الجنيات والطاقة البديلة وتكنولوجيا القضاء والليزر والبتروكيمياويات وغيرها من العلوم الحديثة.

٩- أن تستمد المناهج الجامعية محتواها من مصادر مختلفة ومتنوعة لتغطى جميع المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والدينية وتجارب الماضى والحاضر والنظر إلى متطلبات المستقبل .

ثامناً : المكتبات الجامعية :

تحتل المكتبات الجامعية ركناً اساسياً فى تكوين الجامعات وتقدمها ، حيث تقدم وظائفها التعليمية والبحث العلمى بما توفره من مصادر العلم والمعرفة للدارسين والباحثين عبر الاجيال المختلفة ، والجامعات العريقة والمتقدمة تقاس بما لديها من مكتبات جامعة متقدمة ومدى استيعابها لأعداد كبيرة من الطلاب ، ومدى توافر الاجهزة التكنولوجية الحديثة بها .

لان المكتبة تعد بمثابة القلب النابض فى العملية التعليمية لانها تقدم خدمات لكل الطلاب سواء فى المرحلة الجامعية الأولى او مرحلة الدراسات العليا ، وتساعدهم فى تنمية شخصياتهم بما تقدمه لهم معارف كما تعمل على تنمية الاتجاهات والقيم الخلقية والاجتماعية المرغوبة ، وتدريبهم على اكتساب القدرة على التعلم الذاتى ، وحسن استغلال أوقات فراغهم ، وتدريبهم على كتابة الابحاث واعداد المعادلات . وبالرغم من هذه الاهمية الا ان الواقع يشير الى وجود العديد من المشكلات تعانى منها المكتبات الجامعية فى مصر .

أ – المشكلا التى تعانى منها المكتبات الجامعية :

تواجه المكتبات الجامعية فى مصر بعض المشكلات تعوقها من اداء رسالتها ، أهمها :

١ – تعانى معظم المكتبات فى جامعات جمهورية مصر العربية من نقص الاجهزة الحديثة ، مثل اجهزة الكمبيوتر ، والبرامج التعليمية الموجودة على اقراس الليزر ، والاتصال المكثف مع شبكة الانترنت وشبكات الألياف الضوئية ، وذلك بسبب قصور الميزانية المخصصة للمكتبات والتى لا تصل الى (٢,٥ %) من ميزانية الجامعات ، وارتفاع اسعار المراجع الاجنبية مما يؤثر على توافر مثل هذه الاجهزة .

٢ - قلة العمالة المدربة وتقصها فى معظم المكتبات ، فضلاً على ان عدداً كبيراً من العاملين بالمكتبات ليسوا متخصصين فى علوم المكتبات ، بالاضافة الى قيام بعض المكتبات بفرض رسوماً على الاطلاع وطلب بعض الخطابات الرسمية لمن يرغب فى الاطلاع ، علماً بأن الاستعارة الخارجية او التصوير غير مسموح بهما للباحثين وطلاب الدراسات العليا .

٣ - معظم المكتبات الجامعية تبدأ الجرد السنوى مع بداية الاجازة لصيغية التى تعد اكثر الشهور مناسبة للباحثين ، بالاضافة الى قلة اجهزة المواد السمعية ، البصرية وقاعات عرض الافلام والغرف الفردية والافلام التعليمية واجهزة تصوير المستندات .

ب - متطلبات تطوير المكتبات الجامعية :

توجد مجموعة من المتطلبات الازمة لتطوير المكتبات بالجامعات المصرية وتفرض تحدياً لتمويل التعليم الجامعى ، أهمها :

١ - تزويدها بالاجهزة الحديثة وادخال الميكنة فى المكتبات الجامعية ، وعمل فهارس لكل محتويات المكتبة وتوزيعه على بقية المكتبات بالجامعات للاستفادة منها .

٢ - إعداد دورات تدريبية فى اللغة الاجنبية للعاملين بالمكتبات حتى يتمكنوا من استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ومنهم برامج الميكنة والكمبيوتر مع تزويد المكتبات بالأعداد الكافية من الخريجين المتخصصين فى علوم المكتبات والمعلومات .

٣ - العمل على توحيد كل نظم الفهرسة والتصنيف وتطبيق أحدث النظم الحديثة والانتقال من دائرة الخدمات التقليدية الى خدمات اكثر

ايجابية ، مثل إعداد القوائم الببلوجرافية ، والرد على الاسئلة والاستفسارات وفتح باب الاعارة الخارجية لفترة محددة ، وتوسيع خدمات الاستفادة من الانترنت وتسهيل الحصول على الوثائق وتصويرها للباحثين .

٤ - توفير خدمات ومعلومات غير تقليدية مثل خدمة البث الانتقائى للمعلومات ، وخدمات البريد الالكترونى ، والاعارة التعاونية ، وخدمة الانترنت ، وخدمة الرد على الاستفسارات ، وتوفير عدد مناسب من اجهزة الحاسب الالى ، واجهزة التصوير الحديثة فى قاعات الاطلاع لتقديم خدمة سرعة للباحثين ، ووضع برنامج لتخزين المحفوظات علىالحاسب الالى .

٥ - دعم المخصصات المالية للمكتبات الجامعية حتى يتمكن من الحصول على التجهيزات الحديثة والتقنيات غير التقليدية مثل أقراص الليزر والمعدات المتقدمة التى تساعد فى الحصول على المعلومات بصفة مستمرة وسريعة .

٦ - تحديد ميزانية سنوية مستقلة للمكتبات الجامعية ، ولنقرب من الحدد الادنى للمعايير الدولية وهو (٥ %) من الميزانية الاجمالية للجامعة، ويترك للمكتبات رسم سياسة انفاق هذه الميزانية على وجوه الانفاق المختلفة .

٧ - انشاء واستحداث منصب عمادة لشئون المكتبات فى كل جامعة يكون على رأسها عميد له حق حضور مجلس الجامعة وعرض قضايا بالمكتبات على المجلس مباشرة ، حيث ان المكتبات الجامعية تتبع نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث .

تاسعاً : نظام التقويم :-

أ-مفهوم التقويم :-

يعرف التقويم بأنه مجموعة الإجراءات العملية التى تهدف إلى تقدير ما يبذل من جهد لتحقيق أهداف معنية فى ضوء ما أتفق عليه من معايير وما وضع من تخطيط مسبق والحكم على مدى فعالية تلك الجهود .

كما يعرف أيضا بأنه العملية التى يقوم بها الفرد أو الجماعة لمعرفة مدى النجاح أو الفشل فى تحقيق الأهداف العامة التى يتضمنها المنهج وكذلك نقاط القوة والضعف به حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة لاحسن صورة ممكنة .

ومن التعريفات أيضا أن التقويم عملية يتم بها توفر معلومات يمكن بها الحكم على مجمل الموقف الدراسى للطالب ، ومعرفة مستوى ما تم تحقيقه من أهداف ، وتغذية راجعة له عن موقفه بشكل يستثر فيه الدافعية على تحسينه ، والحكم على فعالية التعليم فى الجامعة وعلى مستوى البرامج الدراسية وعناصرها من جهة وعلى مستوى قدرة الجامعة ككل على أداء رسالتها من جهة أخرى .

وهناك من يعرفه على أنه عملية قياسية تشخصية وقائية علاجية هدفها الكشف عن مواطن القوة والضعف بقصد تطوير عمليات التعليم والتعليم بالصورة التى تسهم فى تحقيق الأهداف المنشودة .

ب-أنواع التقويم :-

للتقويم أنواع متعددة وتطبيقتها فى التعليم الجامعى يتوقف على الهدف من التقويم ، والمقومات المالية والإدارية والبشرية اللازمة للتطبيق ، ويمكن نتناول هذه الأنواع كما يلى :

١-التقويم المبدئى " القبلى " :-

ويتم هذا النوع قبل البرنامج التعليمى أو التدريب لتحديد نقطة البداية الصحيحة للتعليم أو التدريب وعادة ما يطلق عليه التقويم التشخيصى .

٢-التقويم التكوينى أو الشكلى :-

ويتم هذا النوع خلال مراحل التعليم أو التدريب ، ويهدف إلى تحسين المنظومة وتصحيح مسارها وصولاً إلى الاتقان .

٣-التقويم التجميعى :-

ويتم فى نهاية فصل أو عام دراسى أو نهاية مقرر أو برنامج ، حيث يوجه نحو الحكم على مدى إحراز المتعلم لنواتج التعلم فى البرنامج أو فى جزء رئيسى منه ، بهدف اتخاذ قرارات عملية قبل نقل الدراس إلى مستوى جديد أو تخرجه أو منحه شهادة دراسية .

٤-التقويم البعدى :-

ويتم هذا النوع بعد انتهاء البرنامج أو انقضاء فترة زمنية للتحقق من مدى احتفاظ الدارسين بنواتج التعلم ، ومدى كفاءة الخريجين فى برنامج . ويتضح من العرض السابق أنواع التقويم المختلفة فى التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى خاصة واستخدام أى من هذه الأنواع يتوقف على توافر الامكانات المالية والبشرية اللازمة لتطبيقه .

ج - طرق وأساليب التقويم :-

يتوقف استخدام طريقة دون غيرها من طرق وأساليب التقويم بالتعليم الجامعى على الهدف من التقويم هل هدف وجدانى أم مهارى أو معرفى ، وعلى ما يتوافر للطريقة من مقومات إدارية و بشرية وإمكانات مالية ويمكن

التعرف على هذه الطرق من خلال العرض :

١-الطريقة التقليدية :-

وتتمثل فى اختبارات المقال وأسئلة الاختيار من متعدد ، والاختبارات الشفوية التى تعطى فى صورة أسئلة . وتحتل اختبارات المقال مكانة كبيرة فى هذه الطريقة من تقويم الطلاب ، كما أنها أكثر أنماط الاختبارات انتشاراً فى مرحلة التعليم الجامعى . ونظر لسهولة إعدادها ، وأتاحتها الفرصة للطالب لكى يعبر عن نفسه ، وتقلل فرص الفشل ، ومع ذلك يوجه إليه بعض أوجه النقد ، مثل عدم الموضوعية فى التصحيح الذى يختلف من ورقة لأخرى ومن سؤال لآخر ، وصياغتها بطريقة غير جيدة فى بعض الحالات .

٢- طريقة الكتاب المفتوح :-

وهى طريقة يتبع فيها أسلوبان ، الأسلوب الأول يسمح للطالب باستخدام المكتبة ومذكراته وكتبه ، ويستمر الاختيار بهذا الأسلوب أكثر من ثلاث ساعات ، مع تتخللها فترات للراحة ، أما الأسلوب الثانى فيسمح للطالب فيه بأن يأخذ مراجعه وكتبه إلى قاعة الامتحان ، ويستمر ثلاث ساعات فقط ، وتتطلب هذه الطريقة إمكانات بشرية ومادية عالية ، ويهدف الأسلوبان فى هذه الطريقة إلى تخفيف الضغوط الواقعة على الطالب بسبب تحديد زمن الأمتحان فى الطريقة العادية .

٣- طريقة التقويم المستمر :-

تعتبر هذه الطريقة من الطرق الشائعة الاستخدام فى الدول المتقدمة ، حيث تعتمد على تقويم الطالب أثناء العام الدراسى كله ، ولذا تأخذ مقالات الطالب الأسبوعية ، ومناقشاته مع رائده ، وإداؤه العملى وإنجازاته فى قاعات الدرس ، كل ذلك يوضع له فى سجل خاص به ، ويتم تقويمه فى

ضوء كل ما سبق .

د-أسلوب التقويم المتبع فى التعليم الجامعى ومتطلبات تطويره :-

يتم تقويم الطلاب بالتعليم الجامعى باستخدام الاختبارات التحريرية القائمة على مجموعة الأسئلة المقالية أو الموضوعية، بالإضافة إلى اختبارات العملية والشفوية فى بعض المواد ، ثم يصدر الحكم على الطالب فى ضوء نتائج هذه الاختبارات . ولكن استخدام هذا الأسلوب فى تقويم الطلاب والذى يعتمد على الاهتمام بالمادة الدراسية دون مراعاة الاهتمامات وميول وعادات ومطالب النمو ، ولم يعد الأسلوب الملائم للعصر الذى نعيش فيه . ولابد من إعادة النظر فى الطرق التقليدية فى أسلوب تقويم الطلاب بالتعليم الجامعى والعمل على استخدام حديثة لتقويم الطلاب وتوفير الاعتمادات المالية لتوفير الأجهزة اللازمة فى تقويم الطلاب بالتعليم الجامعى .

وتتطلب عملية تطوير نظام التقويم بالتعليم الجامعى انشاء ما يسمى بنوك الأسئلة للامتحانات فى التخصصات المختلفة ، ويتولى إعدادها وتطويرها بصفة مستمرة مجموعة من الخبراء والمتخصصين ، حتى يمكن قياس الأهداف التعليمية المنشودة . إلا أن الواقع يشير إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية بتنفيذ بنوك الأسئلة ، نظراً لما تتطلبه من استعدادات ولجان إدارية وتنظمية ، وما يتكلفه ذلك من أموال طائلة تستقطع من ميزانية الجامعة المخصصة للصرف على العملية التعليمية ذاتها ، الأمر الذى يقف حائلاً أمام تطوير طرق وأساليب نظام التقويم بالتعليم الجامعى .